السنة الثامنة عشرة ـ العدد 5428 الجمعة 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 ـ 19 شوال 1427 هـ

هكذا عرفت البكر وصدام: رحلة 35 عاما في حزب البعث (11)

بورقيبة كان على رأس المستقبلين لصدام وقلت لسعدون حمادي: اننا يا دكتور مقبلون على حكم فردي

منتصف السبعينات بدأت سلوكيات «السيد النائب» تتغير وظهرت خططه للسيطرة على مقاليد الحكم

اعدها: هارون محمد*

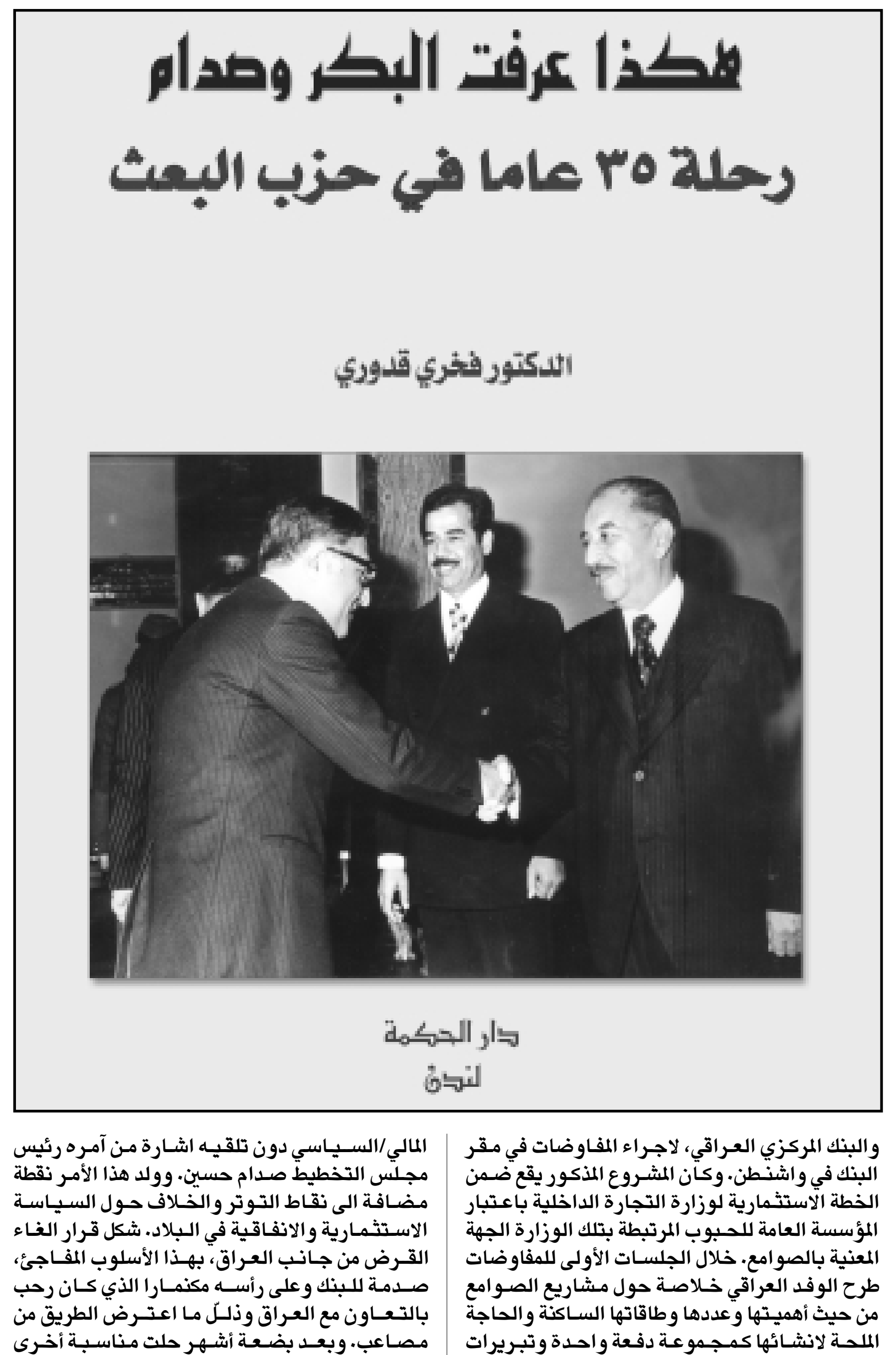

هكذا عرفت البكر وصدام

رحلة ٣٥ عاما في حزب البعث

الدكتور فخري قدوري

دار الحكمة

لندن

التحول في نهج صدام

بانتهاء النصف الأول من عقد السبعينات يكون صدام قطع المرحلة الأولى في تعزيز مركزه على صعيد الحزب والدولة اذ باتت الهيئات الاقتصادية الرئيسية في البلاد تعمل تحت اشرافه فيما أحكم قبضته على أجهزة المخابرات، وتخلص من رفاقه المنافسين والمناوئين، وحقق انجاز التأميم العظيم، وتجاوز التهديدات الحقيقية من شاه ايران، وقدم نفسه كزعيم (قادم) الى رؤساء الدول الشقيقة والصديقة. في تلك الفترة كان العراق يقود نهضة جبارة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، في مقدمتها الحملة الفريدة لمكافحة محو الأمية وتوفير العمل لكل القادرين عليه وتحويل البلاد الى ورشة للاستثمار قارب البلد من خلالها حالة الانعتاق من حلقة الدول النامية. بدأت المرحلة الثانية عند منتصف السبعينات فظهر على السطح بصورة جلية ما كان يخطط له صدام منذ البدء وهو السيطرة على مقاليد الحكم عن طريق العنف والارهاب وحصر مركز اتخاذ القرار بيده. فبدأت تشكيلات رسمية ومدنية تنهار، مضمونا، الواحدة بعد الأخرى وانحسرت تشكيلات أخرى شكلا ومضمونا، ولم يبق معززا الاّ أجهزة المخابرات المدنية والعسكرية كأدوات لحماية نهجه. فالجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي ساهم هو بتشكيلها قد انتفت ضرورتها المرحلية من وجهة نظره، فقوضها ولاحق أطرافها، فيما كان يراها الكثير من الحزبيين والسياسيين خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي في البلاد. ولم تعد ضرورة لعقد مجلس الوزراء ومجلس التخطيط بصورة منتظمة ما دام البت في الأمور أصبح باشارة من صدام ينقلها مكتبه الى الوزراء مباشرة. كما لم تعد ضرورة للمكاتب الاستشارية لمجلس قيادة الثورة طالما استمر احتمال طرحها رأيا مخالفا لرأيه وارادته. وجعل (المجلس الوطني) منذ عام 1980 آلية (ديمقراطية) صورية لتمرير مشاريعه والتصفيق لمن ابتدع له المتزلفون «تسعة وتسعين لقبا» ومن بهتان يصل حد الكفر. أما لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات فقد أصبحت اجتماعاتها معدومة في النهاية. وغدا قطاع النفط والثروة المعدنية ـ العمود الفقري لموارد البلاد ـ تحت امرته المباشرة، وضرب طوقا من الكتمان على التعاقدات والبيوعات والحسومات والهبات، واستخدم عدنان الحمداني أمين سر لتنفيذ توجيهاته. ولم تعد البيانات النفطية العامة شفافة أمام المسؤولين الآخرين وكذا الحال بالنسبة لبيانات أجهزة الدولة بحجة قطع الطريق على الأعداء والمخربين. يشكل القانون رقم 75 لسنة 1976 أحد الأمثلة للسيطرة على البيوعات النفطية، حيث جاء معدلا لقانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم 123 لسنة 1967. وورد في ديباجة القانون المعدل عبارة ملفتة نصها: «بناء على موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح رئيس لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 24 ـ 6 ـ 1976 اصدار القانون الآتي رقم 75 لسنة 1976». وخولت المادة الثانية منه رئيس لجنة المتابعة (صدام) بصلاحية الموافقة على القواعد والتعديلات للعقود التي تتفاوض بشأنها شركة النفط الوطنية العراقية، بل والتفاوض والاتفاق على تعديل العقود، وتدخل موافقته حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ صدور موافقته عليها. ويتولى الوزراء ـ حسب المادة الرابعة ـ تنفيذ هذا القانون (1). باستقالة البكر من مناصبه في 16 تموز (يوليو) 1979 وتسلم صدام المركز الأول على صعيد الحزب والدولة يكون قد دخل المرحلة الثالثة على طريق الفردية والتسلط. وباعدام رفاقه الواحد والعشرين، بعد ثلاثة اسابيع من ذلك التاريخ، تجمعت بيده أدوات البطش والارهاب ضد حزبه والآخرين.

التهديد بسوق وزير خليجي الى بغداد

بدأت سلوكية صدام تتطبع بالكثير من التعالي والكبرياء منذ أواسط السبعينات وتنامى ذلك مع مرور الأيام، وسعى لفرض جبروته على الآخرين. أذكر مرة وخلال اجتماعات لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات أنه كان لحظة انتهائه من اجراء مكالمة هاتفية لا يضع سماعة الهاتف الاّ بانفعال شديد بقصد لفت النظر وادخال الرهبة في نفوس الجالسين أمامه. وكنا في كل مرة نتوقع تحطم جهاز الهاتف من شدة الضربة. وذات يوم رفع سماعة الهاتف مخاطباً وزير الاعلام العراقي طالبا منه الاتصال بوزير اعلام دولة عربية خليجية وابلاغه بضرورة الكف فورا عن تصريحاته (الوقحة) الى الصحف وأجهزة الاعلام، وفي حالة العودة الى ذلك فانه (أي صدام) سيأمر بسوقه الى بغداد مع (عقاله) ثم وضع سماعة الهاتف بغضب وعنف. وبطبيعة الحال لم يستطع وزير الاعلام العراقي الرد بغير نعم، ولكن هل كان الوزير بمقدوره نقل كلام (السيد النائب) الى الوزير الخليجي حرفيا ؟! كان صدام يستخدم كل قضية شاردة وواردة لارهاب الآخرين، ولم يكن يتورع عن اغتنام حتى التفاصيل ذات القيمة التي لا تكاد تذكر لاشباع رغباته، فان هو شرب الماء وضع القدح بقوة على الطاولة، وان نظف أنفه قرن ذلك باطلاق أصوات مزعجة من أنفه مرات ومرات، ولم يكن على الحاضرين سوى الانتظار حتى نهاية هذه المسرحية المقرفة.

بورقيبة على رأس المستقبلين في المطار

عقب انتهاء زيارة الجزائر عام 1975 توجه الوفد برئاسة صدام الى تونس. ولحظة توقف الطائرة في ساحة المطار لمحتُ رئيس التشريفات العراقي يخبر صدام الجالس في مقعده ان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة موجود على رأس المستقبلين. فما كان منه وأعضاء الوفد الاّ التطلع من خلال نوافذ الطائرة للتأكد من المشهد اللافت للنظر، اذ لم يكن ذلك الحضور على أعلى مستويات الدولة متوقعا لفرضيات البروتوكول التي تحدد قيام الشخص الثاني في الدولة باستقبال نظيره الضيف، لكن تبين ان مشاركة بورقيبة في الاستقبال كانت لفتة للتعبير عن الاهتمام فوق العادة بشخصية صدام ما بعث فيه النشوة والكبرياء. هبط صدام من على سلم الطائرة بخطوات هادئة وكبرياء عال مما ترك في نفسي أثرا عميقا لأول مرة دفعني الى الهمس في أذن الدكتور سعدون حمادي «اننا يا دكتور مقبلون على حكم فردي استبدادي لا مثيل له»، مستفيدا في ذلك من الثقة العميقة القائمة بيننا، لكن سعدون فضل عدم التعليق. بعد وصول الوفد الى مكان اقامته في العاصمة تونس أقلعت الطائرة العراقية عائدة الى بغداد على أساس العودة بعد بضعة أيام لنقل الوفد الى الوطن. وفيما كانت الطائرة ما تزال محلقة في رحلة العودة الى بغداد طلب صدام ابلاغ قائد الطائرة بقطع الرحلة والعودة الى مطار تونس لابلاغه رسالة شفوية مباشرة، كانت فحواها تكليفه باحضار مجموعة من الهدايا الثمينة تتضمن قطعا من السجاد الفاخر يقدمها هدية لبورقيبة، حتى وان جاء تقديمها في آخر الزيارة وليس في أولها كما تجري العادة. ويبدو ان صدام الذي تأثر كثيرا بخروج بورقيبة شخصيا لاستقباله في المطار رغب في ردّ هذا «الجميل». ولهذا جرى تفادي ابلاغ قائد الطائرة عن طريق برج المطار لجلب الهدايا (المتأخرة) لما يؤديه من احراج! وهكذا كان، عادت الطائرة وأقلعت مرة أخرى الى بغداد بعد توقف قصير في مطار تونس لتسلم الرسالة الشفوية!

بورقيبة يتحدث عن مشروعه الفلسطيني القديم

في قصر بورقيبة الأنيق الفخم الواقع على شاطئ البحر أقام الرئيس التونسي دعوة عشاء اقتصرت على صدام وأعضاء وفده تحدث بورقيبة خلالها عن حالة الأمة العربية بطريقته المعهودة مكثرا من استخدام يديه للاشارة في مختلف الاتجاهات. وكما كان معروفا عنه تحدث باسهاب عن تاريخ القضية الفلسطينية وموقفه الشخصي الذي لم يلق آذانا صاغية من أحد حتى آل الوضع الى ما هو عليه اليوم. ومما جاء في حديثه قوله انه كان داعيا للقبول بتقسيم الأرض الفلسطينية منذ أواخر الأربعينات وقيام دولتين متجاورتين اسرائيلية وفلسطينية، وانه لم يكن من سبيل آخر بالقياس الى الوضع الدولي آنذاك والحقيقة المرة المتمثلة بضعف العرب وعدم قدرتهم على تغيير الوضع المرسوم، متسائلا عن الذي في حوزة العرب من قوة، فيما نستورد جميع حاجاتنا من الخارج ابتداء من ابرة الخياطة وحتى اطلاقة المسدس والبندقية!. ثم قال وملامح الألم بادية على محياه «والأدهى في الأمر انني حين كنت أنادي بهذا الرأي دفاعا عن مستقبل الشعب الفلسطيني كان الكثيرون يتهمونني بالعمالة والخيانة!». بذل بورقيبة ما وسعه لانجاح مهمة الوفد في تونس والسهر على راحته. ومما يدور في خلدي تنظيم فرقة تونسية فنية حفلا أنيقا، على مسرح قاعة أنيقة في الطابق الأرضي من قصر الرئيس، تضمن ضروبا جميلة من الغناء والرقص الشعبي، وكان بورقيبة وصدام جالسين في الصف الأمامي يتابعان مع بقية أعضاء الوفد عروض الفرقة. كان صدام بلا شك في غاية السعادة بتلك الزيارة وللحفاوة والاهتمام الخاص الذي حظي الوفد به. في ظل هذه الأجواء تنامى استعداد العراق لمساعدة تونس ماليا واقتصاديا، وكان استقبال افواج التونسيين للعمل في العراق مفهوما في اطار هذا السياق. بعد مضي ستة أعوام على تلك الزيارة توجهتُ الى تونس لحضور اجتماعات لجنة التنسيق بين المنظمات العربية في نطاق الجامعة العربية، وكنتُ في حينه أشغل منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية. وخلال حفل عشاء دعاني اليه السفير العراقي في تونس عرجنا في الحديث على تلك الزيارة وخروج بورقيبة شخصيا لاستقبال صدام حيث سمعت من السفير أن بورقيبة يشير الى تلك الواقعة بين الحين والآخر منوها بخطوته الحكيمة لأنه ـ طبقا لما نقل على لسانه ـ كان على يقين من تولي صدام يوما ما موقع الرجل الأول في العراق، وهو ما تحقق فعلا عام 1979!

زيارات روكفيلر المريبة الى بغداد

بدأت علاقتي بصدام تتدهور منذ منتصف السبعينات تصاعدا مع تراكم الأحداث، ومن بينها: × زيارات ديفيد روكفيلر لبغداد: كان السيد ديفيد روكفيلر(2) رئيس البنك الأمريكي العملاق جيس مانهاتن وذو المركز الخفي في السياسة الأمريكية ـ يأتي بطائرة خاصة لزيارة بغداد بين الحين والآخر، وكنتُ أتسلم من مكتب صدام اشعارا هاتفيا بيوم وساعة وصول روكفيلر، وطلب استقباله في المطار، وبعد الاستقبال واستراحة قصيرة في صالة الشرف كنتُ أودعه ليذهب بسيارة مخصصة له الى مكان اقامته ولا علم لي به اضافة الى طبيعة مهمته والشخصية التي يلتقيها محجوبة عني. ولم أشأ الاستفسار من مكتب صدام عن الأمر في حينه ـ وان من باب الفضول ـ تجنبا لتفسير سؤالي بقصد غير مرغوب وتحاشيا للرد على سؤالي بجواب مكذوب. لكن روكفيلر ـ المعروف بكياسته ودماثته ـ كان يزورني زيارة مجاملة في مكتبي في المجلس الوطني، حيث كنتُ رئيسا لمكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة. وهكذا تكررت زياراته ومراسيم استقباله وتوديعه. وفي احدى زياراته أخذ يتحدث معي في أمور خارجة عن الأمور الاقتصادية والمالية وتقع في صلب الشؤون السياسية والأمنية. شعرت بالدهشة وأجبته بصيغة عبرت عن عدم رغبتي في الحديث في تلك الشؤون.. بعد تلك المقابلة وجهت كتابا الى مجلس قيادة الثورة طالبا فيه اعفائي من مهمة استقبال روكفيلر لتجنب الحديث معه في أمور خارج نطاق عملي، ومقترحا قيام عضو من مجلس قيادة الثورة بهذه المهمة، وبذا لم أعد أسمع متى يأتي روكفيلر ومتى يغادر.. ويبدو أن صدام لم يكن مرتاحا لموقفي الذي قد يكون سبب له احراجا شخصيا.

رحلة الصيد في بلغاريا

في زيارة صدام الرسمية الى بلغاريا على رأس وفد كبير لتعزيز العلاقات بين البلدين بعد تأميم النفط، صادف وصول الوفد الى العاصمة صوفيا عطلة نهاية أسبوع.. ولم تمض ساعة على استقرار الوفد في دار الضيافة حتى أعلم «السيد النائب» تشريفات الجانب البلغاري عن رغبته في الخروج الى رحلة صيد ما أدى الى ارباك واسع في الجانب البلغاري نتيجة الرحلة المفاجئة التي أرادها صدام والتي لم تكن واردة أصلا في برنامج الزيارة. عمل البلغار المستحيل لتلبية الرغبة وأجروا الترتيبات السريعة اللازمة، وطلب صدام من جميع أعضاء الوفد مرافقته الى غابة الصيد. وفي النادي المقام عند مدخل الغابة هيأ له البلغار الملابس الخاصة بالصيد ليرتديها قبل الانطلاق بسيارات (جيب) قادرة على السير في ممرات الغابة الضيقة التي غطاها الوحل بسبب المطر. وقبل الانطلاق بالسيارات تناول صدام البندقية وصوّب على هدف بعيد ليقيس مدى الانحراف في اصابة الهدف ثم انطلق الجميع تتقدمهم سيارة الأدلاء وتتبعها سيارة صدام ومن ورائها سيارات اعضاء الوفد، في ظل طقس بارد رطب وممطر. كان الركب يتوقف في الغابة بين الحين والحين، ويترك أعضاء الوفد سياراتهم لمشاهدة التصويب الدقيق للسيد النائب، ويعبرون عن اعجابهم كلما خرّ أيّل او خنزير صريعا. لاحظ صدام أنني لم أكن من بين المشاهدين، فاستغرب وامتعض، وأرسل الدكتور صادق علوش ـ أحد الأطباء المرافقين الذي أصبح وزيرا للصحة فيما بعد ـ يطلب تركي السيارة وحضوري مشاهد التصويب. بقيت جالسا في السيارة وأخبرت الدكتور علوش أن صحتي لا تساعد على الوقوف في مثل هذا الطقس ورجوته اخبار صدام بذلك. لم يكن علوش يصدق موقفي هذا واخبرني أن صدام يصر على حضوري وحذرني من عدم تلبية رغبته. عندها اضطررت الى الترجل لتجنب العواقب. وهكذا انتهت المسيرة في الغابة ورجع الوفد الى دار الضيافة حيث ألقيت أمام بابها الضحايا من الأيائل التي اصطادها صدام في رحلته، بعدها دخل صدام دار الضيافة وفي قلبه غيض على عدم قيامي من تلقاء ذاتي بمشاهدة عملية صيده الاّ بعد ارساله رسولا لهذا الغرض، وهو ما علم به الجميع.

مشروع الخطة الخمسية

حين تولى عدنان الحمداني منصب وزير التخطيط في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1974 كان التحضير لمشروع خطة التنمية الخمسية الجديدة 1976 ـ 1980 أحد مهامه الكبرى.. وكانت مناقشة المشروع تجري كالعادة في البدء من قبل الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط قبل رفعها الى المجلس المذكور لاعتمادها، وكنتُ آنذاك عضوا غير متفرغ في كل من الهيئة التوجيهية ومجلس التخطيط. وتبين لي أن الخطة جاءت ضخمة جدا وتتجاوز بكثير طاقة البلد على تنفيذها، وحذرتُ من أن ذلك سيؤدي الى ارتفاع أسعار العقود بدون مبرر والى شحة المواد أمام القطاع الخاص، الى جانب احداث خلل في الدخول الشخصية. وشاركني في الرأي أعضاء آخرون. كان عدنان بين فكي كماشة : ضغط المعايير الاقتصادية التي تميل الى جعل الخطة واقعية، وضغوط رفاقه الوزراء أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين يطالبون بتضخيم مشاريع وزاراتهم لأغراض سياسية/اعلامية. وأراد عدنان التخلص من الاحراج فمال الى احالة مشروع الخطة كما هو الى مجلس التخطيط، حيث بامكان كل عضو طرح رأيه وانتقاده. في اجتماع موسع تم في القاعة الكبرى للمجلس الوطني التأم مجلس التخطيط برئاسة صدام وحضره رئيس الجمهورية واعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية والوزراء الى جانب الأعضاء غير المتفرغين في مجلس التخطيط ورؤساء الدوائر الفنية في وزارة التخطيط. بدأ النقاش في الاجتماع وبدأت معها نقطة الاحتكاك بصدام، فبعد أن أعدتُ طرح رأيي المذكور سابقا توالت أصوات من الوزراء غير البعثيين مؤيدة ما طرحت بشأن ضخامة الخطة وما تجر الى سلبيات تأخذ شكلا تراكميا على الأمدين المتوسط والبعيد. استشاط صدام غضبا من طرحي وتأييد الآخرين، في وقت كان يبغي تلبية رغبات رفاقه القياديين الوزراء بقاعدة هائلة من المشاريع الى جانب تلبية طموحه كقائد لخطة التنمية (الانفجارية). أما المعايير الاقتصادية التي سعت الخطة السابقة للالتزام بها فكانت من وجهة نظره أمرا في المرتبة الثانية، فبدأ صدام يرد على جانب ثانوي من الطرح الذي عرضته، في وقت التزم عدنان الحمداني فيه جانب الصمت ومراقبة الموقف. اضطر صدام في النهاية الى التراجع ووقف في القاعة أمام الجميع ليعلن اعادة مشروع الخطة الى وزارة التخطيط للنظر فيها مرة أخرى. وكانت مظاهر الاستياء والامتعاض ظاهرة على وجهه ونبرات صوته، وسجلها نقطة سلبية على تصرفي تجاهه.

قرض ضخم من بنك (يوباف)

صدر قرار بتأليف لجنة ـ كنت أحد أعضاءها ـ لوضع الحدود القصوى للمنهاج الاستثماري والميزانية العامة لعام 1975، بعد أن سادت في تلك الفترة توجهات لاستثمارات كبيرة وانفاق ضخم يتجاوز امكانيات البلاد الاقتصادية والمالية. وقامت اللجنة بالتنبيه الى خطورة الوضع، وطُرح تقريرها في اجتماع موسع ضم مجلسي التخطيط والوزراء والقيادة القطرية. الا أن وقائع الأمور سارت فيما بعد باتجاه معاكس. وفي اوائل عام 1976 قرر مجلس قيادة الثورة، مرة أخرى، تأليف لجنة برئاسة وزير التجارة الخارجية ـ وكنت عضوا فيها ـ لبيان الرأي في حدود الانفاق والاستثمار العامين. وعادت اللجنة محذرة من مغبة الممارسات غير المسؤولة وتجاوز الحدود المعقولة، وطُرح تقريرها على رئيس الجمهورية في حينه أحمد حسن البكر وأعضاء القيادة القطرية خلال اجتماعهم يوم 3 شباط (فبراير) 1976، الاّ أن التصرفات الخاطئة لم تتوقف. وكان صدام حسين متضايقا من تقارير هذه اللجان بحكم ما تعنيه من نقد للسياسة المالية والاقتصادية التي يشرف عليها. كان البنك المركزي العراقي يعد تقارير شهرية محدودة التوزيع على جهات معينة، وقد لاحظت من خلالها هبوطا متتاليا لموجودات العراق من العملات الأجنبية نتيجة لانفلات الانفاق. وبحكم مسؤوليتي ـ رئيسا لمكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة ـ سارعت الى وضع الصورة المقلقة أمام مكتب أمانة سر المجلس مواصلا التنبيه على هذا التطور الخطير ولكن دون جدوى.

مواجهة مع البكر

في يوم 6 آذار (مارس) 1976 اضطررت لتحرير مذكرة لرئيس الجمهورية مباشرة راجيا منه التدخل لمعالجة الموقف الذي لا يحتمل الانتظار جاء فيها ما نصه (... لم نزل بعيدين عن اتخاذ اجراءات جدية واساسية لحل هذه المسائل التي ستتضخم نتائجها مع مرور الوقت في حالة بقائها على حالها وهو الأكثر خطورة. ان القيادة السياسية وحدها بيدها الامكانية لمعالجة المفاتيح الأساسية لهذه القضية. وسأعرض عليكم ـ سيادة الرئيس ـ صورا أكثر صراحة وتفصيلا عن تلك الأمور حين لقائي بسيادتكم ان نسبتم ذلك). وكانت المفاجأة ان عادت الرسالة في اليوم نفسه مع ملاحظة البكر في ذيل الرسالة (الدكتور فخري: مواجهة يوم الخميس القادم). توجهت الى القصر الجمهوري ومعي جميع تقاريري السابقة، ولاحظت علامات انزعاج ترتسم على وجه البكر، وسرعان ما سألني عن سبب ترك هذه الأمور دون تنبيه القيادة. وحين عرضت عليه ما أرسلته مرات عديدة في الفترة الماضية قال: يا دكتور في المستقبل اذا كتبت لنا حول أمور هامة ولم تتلق جوابا فعليك أن تأتي الى هنا وتقرع بابي هذا، مرة بعد أخرى، حتى تدخل غرفتي، وتعرض عليّ الموضوع. نحن يا دكتور مشغولون في قضايا كثيرة وتفوت علينا أحيانا مسائل هامة كهذه. أجبته: نعم، يا سيادة الرئيس. لكنني سألت نفسي فيما اذا سأنفذ هذا الطلب فعلا وأذهب الى غرفته وأطرق بابه في كل مرة!. ولم تمض أيام عدة حتى ناقش مجلس قيادة الثورة مجمل التطور المالي في جلسة دعيت ووزير المالية لحضورها، حيث وافق المجلس على عدد من المقترحات من بينها: الاقتراض من البنوك الدولية على وجه السرعة بحدود 500 مليون دولار لتغطية الحاجة الملحة، ومفاتحة البنك الدولي لتمويل بعض المشروعات الكبيرة، الى جانب بعض الخطوات لترشيد الانفاق. تشكل وفد ثلاثي للاقتراض من البنوك الدولية برئاسة الدكتور فوزي القيسي وزير المالية وكنت أنا أحد أعضائه الى جانب صبحي فرنكول المستشار في البنك المركزي العراقي. تجول الوفد في عدد من الدول الأوروبية واستقر الرأي على الاقتراض من بنك (يوباف) نظرا لصلة رأسماله بالدول العربية ومن بينها العراق من خلال مصرف الرافدين الحكومي. وفي مقر البنك في باريس أبدى رئيسه آنذاك (الدكتور محمد أبو شادي) تعاونا لا محدودا، وأدخل بنوكا عديدة في سلة القرض البالغ 500 مليون دولار. وكان القرض هو الأضخم الذي يبرمه (يوباف) في تاريخه ويشكل رقما كبيرا بالمقاييس الدولية السائدة آنذاك. بعد ابرام القرض استخدم العراق جزءا منه فقط خلال الفترة اللاحقة وتمكن من الغاء الجزء الآخر بعد تحسن وضعه المالي نتيجة خطوات ترشيدية قسرية، لكن خلفيته تشكل احدى الدلالات العديدة على التجاوز الذي كان يمارس تجاه المعايير المالية والاقتصادية، حيث اضطر البلد في النهاية الى دفع فوائد جمة عن القرض كان بالامكان تفاديها. واعتبر صدام دوري بالكتابة لرئيس الجمهورية مباشرة وعرض الصورة المالية القاتمة عليه انتقادا واضحا، وان كان غير مباشر، للتخطيط المالي الذي يشرف صدام نفسه عليه.

مع البنك الدولي.. قرض ينتهي بالالغاء

تقرر مخاطبة البنك الدولي لتمويل مشاريع بناء صوامع للحبوب (سايلوات) المخطط لها في عموم العراق، وكانت تقتضي استثمارات ضخمة اذا أخذنا بنظر الاعتبار أن عددها يتراوح بين 8 الى 10 من المنشآت الكبيرة المجهزة بتقنيات حديثة تسد حاجة البلاد الآنية والمقبلة، بعد ان كان القائم منها في حينه عاجزا عن الوفاء بالمتطلبات. تشكل وفد عراقي برئاستي، حيث كنت رئيسا لمكتب الشؤون الاقتصادية بمجلس قيادة الثورة، وعضوية موظفين كبار من وزارات الخارجية والتخطيط والتجارة والمالية والبنك المركزي العراقي، لاجراء المفاوضات في مقر البنك في واشنطن. وكان المشروع المذكور يقع ضمن الخطة الاستثمارية لوزارة التجارة الداخلية باعتبار المؤسسة العامة للحبوب المرتبطة بتلك الوزارة الجهة المعنية بالصوامع. خلال الجلسات الأولى للمفاوضات طرح الوفد العراقي خلاصة حول مشاريع الصوامع من حيث أهميتها وعددها وطاقاتها الساكنة والحاجة الملحة لانشائها كمجموعة دفعة واحدة وتبريرات اختيار مواقعها في مناطق العراق المختلفة وكلفتها التقديرية. أما طاقم البنك الدولي المفاوض فقد أبدى موافقة مبدئية من حيث التمويل الاّ أنه طرح ملاحظات وشروطا من بينها شرطان مهمان: الأول ـ تقسيم المشروع الى مجموعتين من الصوامع يجري تمويل المجموعة الأولى أولا ثم ينظر فيما بعد بتمويل المجموعة الثانية في ضوء عملية تنفيذ المجموعة الأولى. والثاني ـ توفير مجال للقطاع الخاص يمكنه من لعب دور في تلك الصوامع وادارتها.. حاولتُ منذ البداية أن يكون موقف العراق واضحا أمام البنك اختصارا للوقت والجدل، فحددت ملاحظات البنك التي يمكن التفاوض بشأنها للوصول الى حلول وفاقية، كما شخصت الشروط التي ليس للجانب العراقي مجال التحرك بشأنها. والقضيتان اللتان تمسكت بهما هما: الأولى ـ جعل جميع الصوامع مشروعا واحدا لغرض التمويل. وفي حال اصرار البنك على موقفه بتجزئتها الى مجموعتين، فان العراق غير مستعد لقبوله بتاتا. والثانية ـ الاقرار بكونها من مشاريع القطاع العام فحسب من حيث الملكية والادارة راجيا البنك ان يتفهم الأمر باعتباره جزءا من النهج الاقتصادي الثابت في البلاد، وأن أي محاولة للمساس به سيكون مصيرها الرفض. وبعد مداخلات قصيرة بدا لي واضحا أن البنك أصبح مستعدا لقبول القضية الثانية، أما بشأن جعل الصوامع مشروعا واحدا، فقد تبين ان البنك سبق ان اتخذ قرار تجزئة المشروع على أعلى المستويات، وان أي تراجع عنه يحتاج الى موافقة رئيسه (مكنمارا). كان مكنمارا في حينه بمهمة رسمية خارج الولايات المتحدة ما دعا الى توقف المفاوضات عمليا مدة يومين حتى يعود، الاّ أن رئيس طاقم البنك المفاوض، الهندي، أراد الوقوف على الأمر تحديدا وقطع الشك باليقين. فجاءني عضو في الوفد العراقي ذو صلات مهنية مستمرة مع البنك الدولي بحكم موقعه الوظيفي في العراق، يسألني في خلوة عن الموقف «الحقيقي» في حال اصرار البنك على تجزئة المشروع، فأجبت ان ليس من خيار أمامنا سوى قطع المفاوضات والعودة الى بغداد. وللتأكد من ذلك عاد ليسألني ان كان هذا هو الموقف الرسمي النهائي، وكان سؤالا في غير موضعه، فكان ردي بالايجاب، ثم انسحب وعلامات التعجب والحيرة ترتسم على وجهه!. ولم أستبعد أن يكون مجيئه بدفع من البنك نفسه للوقوف على حقيقة موقفنا، وما اذا كان ذلك اصرارا ام أسلوبا تكتيكيا!. ومن أجل ازالة أي التباس أكدتُ لرئيس طاقم البنك المفاوض الأمر مرة أخرى خلال حفل عشاء أقامها تكريما للوفد.

اللقاء مع مكنمارا في واشنطن

استقبلني مكنمارا في مكتبه في البنك بعد عودته، واتصف اللقاء بالحفاوة، مؤكدا الرغبة في مدّ جسور التعاون مع العراق ودعم خططه التنموية. وكان سعيدا بالسجادة الأنيقة التي تلقاها من الوفد والمطرز فيها تجسيم لـ «أسد بابل». في اليوم التالي أصبح الطريق ممهدا للاتفاق على تمويل المشروع بمجمله بعد أن أعطى مكنمارا موافقته على مطالب العراق. وبالفعل تم التوقيع على الاتفاقية في مقر البنك في واشنطن باحتفال أنيق دعي له رؤساء أقسامه. وكان الحفل مناسبة ليعبر لي بعض العرب العاملين في البنك عن سعادتهم وفخرهم لموقف العراق واصراره في المفاوضات. بعد ابرام الاتفاقية مع البنك الدولي سارت الأمور التنفيذية فترة بصورة اعتيادية، الاّ أن البنك أبرق الى بغداد، في احدى مراحل التنفيذ، طارحا تعديلا في مسألة أثارت الاستغراب وأعتبر مساسا بالاتفاق، وكان الحمداني وزير التخطيط على رأس المتعضين. وعوضا عن طرح الموضوع على الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط ومناقشته بروية، جاء رده البرقي على طلب البنك حاسما ويقضي بالغاء التمويل برمته. بل حجب الحمداني عني ملابسات الموضوع في حين كنت قد ترأست الوفد المفاوض مع البنك وشاهدا على ما دار من مناقشات واتفاق. وهكذا أسدل الحمداني الستارة على محاولة [illegible] الاّ أن التساؤل يبقى قائما حول مبرر توجه العراق لطلب التمويل وصرف الجهد والوقت لتحقيقه ثم عودته بعد فترة لالغائه في ملابسات غامضة. ولا أظن أن الحمداني درج على هذه الخطوة ذات الطابع المالي/السياسي دون تلقيه اشارة من آمره رئيس مجلس التخطيط صدام حسين. وولد هذا الأمر نقطة مضافة الى نقاط التوتر والخلاف حول السياسة الاستثمارية والانفاقية في البلاد، شكل قرار الغاء القرض من جانب العراق، بهذا الأسلوب المفاجئ، صدمة للبنك وعلى رأسه مكنمارا الذي كان رحب بالتعاون مع العراق وذلل ما اعترض الطريق من مصاعب. وبعد بضعة أشهر حلت مناسبة أخرى جمعتني مع مكنمارا، وكنتُ في حينه أشغل منصب محافظ البنك المركزي العراقي، اذ سافرت لحضور الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، وكان بصحبتي الدكتور فوزي القيسي وزير المالية آنذاك الى جانب عدد من الخبراء، وكما هو معروف فقد كان كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي يمثلان العراق في تلك الاجتماعات. جرى ابلاغنا برغبة مكنمارا في اللقاء في مكتبه، وبالفعل ذهبنا أنا والقيسي في الموعد المتفق عليه، فرحب الرجل بنا أجمل ترحيب ودار حديثه، كما توقعنا، حول التعاون مع العراق مؤكدا رغبته في تعزيزه رغم الملابسات التي ألمت بمشروع تمويل الصوامع، واغتنمت المناسبة لأذكّره بسير المفاوضات السابقة، التي توليت رئاسة الوفد العراقي فيها، واصرار البنك في البداية على قضايا يعتبرها العراق مساسا بحق اختياره النهج الاقتصادي العام، وهي من المسائل الحساسة لدى العراق. وخلال الاجتماعات العامة التقى بنا بعض الموظفين العرب الكبار في البنك الدولي، وعبروا عن سعادتهم لخطوة العراق بالغاء التمويل، معتبرين الموقف درسا للبنك تجاه محاولته المستمرة للتدخل بشؤون البلدان الصغيرة.

سكرتير صدام يأمر بتحويلات ممنوعة رسمياً

مع روح الفردية لم تكن الرغبات أسهل للتنفيذ من امرارها عبر قرارات تصدر باسم مجلس قيادة الثورة. وظهر الاحتكاك حين أصرّ صدام أوائل عام 1975 على تمرير عاجل لقانون في المجال المالي فيما كان مكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة بحاجة الى وقت لدراسة المشروع، فتبرم صدام وتجاوز في كلامه معي حدود اللياقة. بلورت تلك الحادثة عام 1975 لديّ القناعة من صيغة تعامله معي لم تعد قائمة على الثقة بل تحولت الى بغض وكراهية. وحين كنت محافظا للبنك المركزي (1976 ـ 1978) طلب مكتب صدام تسهيل تحويل مبلغ لشخص أجنبي [illegible] أداء مهمة قصيرة له في بغداد. أطلعتُ مكتب صدام على فحوى رأي الدائرة المعنية بمخالفة الطلب المطلوب لنظام التحويل الخارجي، وبعد دقائق اعلمني سكرتير صدام الرائد علي العبيدي هاتفيا بوجوب تنفيذ الطلب وان قرارا لمجلس قيادة الثورة بهذا الشأن في الطريق، وهذا مثال لحالات كثيرة ضربت فيها القوانين والأنظمة عرض الحائط.

صدام امتنع عن تعزيتي بوفاة اخي

وافى اخي الأكبر (عبد القادر) الأجل أوائل عام 1978 حين كنتُ محافظا للبنك المركزي، وقامت وزارة المالية، التي قضى جل حياته موظفا فيها، بالتعبير عن الأسى بلافتات علقت على جوانبها، وبادر البكر رئيس الجمهورية وأعضاء من القيادة القومية للحزب ومجلس قيادة الثورة والأصدقاء بالتعزية، وكنتُ وابن عمي شفيق الكمالي نستقبل حشود المعزين في مجلس الفاتحة طيلة ثلاثة أيام، واستغربنا بألم تصرف صدام بالامتناع عن أداء واجب التعزية، وحين نشرت عائلتنا في الصحف المحلية كلمة شكر لرئيس الجمهورية والآخرين ممن أدوا الواجب برقيا او هاتفيا او بالحضور الى مجلس الفاتحة شخصيا او بالانابة، خلت كلمات الشكر بطبيعة الحال من ذكر اسم صدام حسين الذي قاطع العائلة [illegible] غضبه المنصب على الانسان الحي الذي يبغضه الى الذي يقضي ولا ذنب له، وفي ضوء معاتبة جارحة لي من بعض عناصر المخابرات لنشر كلمات الشكر خالية من اسم صدام أيقنت ان المسألة دونت في ملفي لدى صدام للثأر في يوم من الأيام.

في بلغاريا.. صدام يجرب دقة البندقية قبل الصيد، ويتطلع اليه سعدون حمادي وحسن العامري وفخري قدوري، اواسط السبعينات

الهوامش:

(1 نشر القانون رقم 75 لسنة 1976 في الجريدة الرسمية (الوقائع) بعددها 2539 بتاريخ 12/7/1976.

2) كان (روبرت مكنمارا) من الحزب الديمقراطي ووزيرا للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1961 ـ 1968 ثم أصبح رئيسا للبنك الدولي للفترة 1968 ـ 1981.

* كاتب عراقي يقيم في بريطانيا